د. ندي تيان

لبنان العلماني

قبل ان اتطرق الى بحث موضوع لبنان العلماني ارى من الضروري ان اؤكد ما يلي :

١ ــ لا امثل في هذه الندوة الجبهة اللبنانية او المسيحيين في لبنان . ليس لي هذه الصفة ولا هذا الطموح .

٢ ــ اني مسيحي مؤمن

ان موضوع العلمنة في لبنان نوقش مطولا خلال هذه الاحداث الاليمة ومن قبل جميع الفرقاء في الصحف والاذاعة والتلفزيون الخ .. اتخذ كل فريق موقفا بالنسبة اليه يتعارض مع موقف الفريق الآخر . وكل هذه ابحوث قيمة ويقتضي اخذها بعين الاعتبار كون الاكثرية منها صادرة عن رجال علم ورجال دين محترمين . وليس بودي هنا ان اناقش كل هذه النظريات لان الوقت المحدد لي لا يسمح بذلك ، ولكن لا بد لي من ان الاحظ ان اكثرية الاراء انطلقت سواء في قبول او رفض العلمنة من معطيات دينية ، اي كل واحد حاول تبرير قبوله او رفضه العلمنة بالاعتماد على نص روحي أكان القرآن او الانجيل .

اذا اردنا مناقشة موضوع العلمنة لا يمكن ان نأخذ في الاعتبار ما اذا كان القرآن ام الانجيل يجيز لنا بقبولها او رفضها . لاننا نكون هكذا قد وضعنا انفسنا في اجواء دينية لا علاقة لها بالنظام الدنيوي . وقد اختلف رجال الدين والفقهاء في الشرع الاسلامي حول تفسير بعض الآيات الكريمة ، وحصل جدل كبير في وسائل الاعلام اذا كان القرآن يسمح ام لا بزواج المسلمة من غير مسلم . وسيطول النقاش بين المسلمين . ولا ارى شخصيا حلا علمانيا سينتج عنه . وحتى عند المسيحيين ، وعلى الرغم من قول السيد المسيح في الانجيل المقدس اعطوا لقيصر ما لقيصر ولله ما لله ، فانه لا يعني هنا الزواج ، والا لما تكلم عنه وفرض عدم جواز الطلاق واعتبرته الكنيسة سرا مقدسا . والفت الانتباه الى ان الكنيسة قد حاربت الزواج المدني مدة طويلة في فرنسا مثلا . واذكر ايضا بمعارضة الكرسي الرسولي لشرعية الطلاق في ايطاليا منذ سنتين لا اكثر . عندما فرضت العلمنة في دول اوروبا فأن محبذيها لم يفتشوا عنها في الانجيل وقد حاربتهم الكنيسة كما قلنا وحصلت اصطدامات بينهم وبين رجال الاكليروس الى درجة اخذت المطالبة بالعلمنة طابع الحرب ضد الدين نفسه . وهنا حصل الخلاف بين كلمتي Laicité و Laicisme اذ ان الاخيرة كانت تعني محاربة كل ظواهر التدين . اي انها اصبحت تقيض العلمنة الصحيحة التي لا تعادي الدين لان ليس لها علاقة معه . ولا يمكن الطلب الى رجال الدين ان يسمحوا ام لا بالعلمنة ، هذا شأن ليس شأنهم . كالذي يطلب من السلطة المدنية هل تسمح ام لا للكاهن بأن يحتفل بالقداس في ايام معينة دون سواها مثلا .

وفي هذا السياق يقول الدكتور فضل شلق في المحاضرة القيمة التي القاها في المؤتمر حول العلمنة والهوية العربية المنعقد في ٢٠ و ٢١ شباط ١٩٧٦ في الالومناي كلوب والتي صدرت اعماله مؤخرا في كتاب عنوانه « لبنان الآخر » :

« العلمانية مفهوم يرى ان الدولة والمجتمع يجسدان علاقات انسانية اي بين البشر وليس علاقة دينية اي بين البشر وربهم . فالدولة والمجتمع العلمانيان هما حاصل علاقات انسانية واقعية وليس انعكاسا لارادة الهية » .

انطلاقا من ذلك نقول بأنه لا يجوز البحث عن العلمنة في الكتب المقدسة ، ورأينا كيف في الدين المسيحي نفسه يمكن ان يحصل خلاف في تفسير احكامه فيما يتعلق بالزواج مثلا . فكل محاولة في هذا الشأن مصيرها الفشل . كما ان على العلمانيين (اي غير رجال الدين) ان يفرضوا

العلمنة الكاملة الشاملة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بعد تحديد هذا الالتباس الناشيء عن علاقة العلمنة بالكتب الدينية نتطرق الى اهمية دورها في لبنان الغد .

ان روحية الميثاق الوطني اللبناني منافية تماما للمبادىء الاساسية التي تبنى عليها الدول الديمقراطية اللبرالية . كلنا يعلم ان هذه الدول تؤمن ما اعلنته شرعة حقوق الانسان والمواطن الفرنسية سنة ١٧٨٩ والاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة اي حرية الفكر مع سائر الحريات الاخرى ، كما اقرت دساتير كل هذه الدول مبدأ المساواة بين المواطنين . وجاء الدستور اللبناني في سنة ١٩٢٦ مكرسا هذه المبادىء اي ان المادة ٧ من الدستور اعلنت ما يلي : كل اللبنانيين متساوون لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم . كما ان المادة ٩ ذكرت ان حرية الاعتقاد مطلقة . . »

هناك تناقض تام بين روحية الميثاق الوطني ومضمون الدستور . اين الديمقراطية عندما تكون الدولة مشكلة من طوائف وليس من افراد ؟ والدليل الساطع على ذلك ، انه لا يمكن للبناني ان يكون ملحدا . فعليه أن ينضم الى احدى الطوائف المعترف بها والا اعتبر كأنه لم يكن . ان دولة سنة ١٩٤٣ هي دولة ذات اتحاد طائفي اردنا ذلك أم لا . قالت الطائفة المارونية للطائفة السنية آنذاك انني اقبل الرجوع عن المطالبة بالحماية الفرنسية وتأسيس دولة مستقلة على شرط ان تتنازلي عن المطالبة بالانضمام الى سوريا . اي ان الحوار كان بين طوائف ، وكان لا بد اذن للدولة التي نشأت من ذلك الحوار ان تكون دولة طائفية . وهنا تكمن الخدعة الكبيرة التي لا نزال نعاني من مآسيها ، اذ كيف يمكن بناء دولة ديمقراطية ليبرالية حديثة على اسس طائفية ؟ اين الحرية الفكرية التي تشكل اهم حرية للانسان ؟ اين المساواة عندما تتوزع الوظائف ليس بالنسبة للكفاءة ولكن بالنسبة للطائفة . فلا يجوز ان يستغل رجال الدين سلطة الاكراه التي تتمتع بها الدولة لفرض معتقداتهم على افراد الشعب .

واذا كانت الصيغة الجديدة التي لا نزال نبحث عنها للبنان الجديد مبنية على نفس اسس ميثاق ١٩٤٣ اقول منذ الآن « العوض بسلامتنا » اذ سيأتي يوم آخر تطالب احدى الطوائف بحقوق لم تحصل عليها بعد . . فمن هو المجرم الذي سيأخذ على مسؤوليته حربا طائفية اخرى بعد فترة من الزمن وبعد كل ما شاهدناه من خسائر بشرية ومادية ؟ لا يمكن ان نلعب مرة جديدة بالنار كما يقولون . التنازلات الحالية ليس من شأنها الا ارجاء موعد الحرب الجديدة .

وحدها العلمنة الشاملة باستطاعتها بناء دولة عصرية ديمقراطية ليبرالية وحل المشاكل التي تعترضنا الآن . وهنا اقول بانه لا يجوز تجزئة العلمنة وتنفيذها على مراحل : ان مثل المادة ٩٥ من الدستور التي تكلمت عن توزيع موقت للوظائف والتي لا تزال حية ترزق بعد خمسين سنة من وضعها هو خير شاهد على ذلك . يطالب البعض مثلا بالاكتفاء حاليا بالغاء الطائفية السياسية وتأخير علمنة المجتمع الى ظروف اخرى . يؤسفني ان اقول بكل صراحة ان هذا المطلب هو مطلب طائفي وليس منطلقا من فكر علماني . اري نفسي بغنى عن الخوض في التفاصيل والكل فهم ماذا اعني .

هذه العلمنة الشاملة ستؤمن الحرية الفكرية الصحيحة (كيف يستطيع الانسان الماروني طائفيا الملحد واقعيا ان يتزوج في لبنان عندما يطلب اليه الكاهن اعلان ايمانه قبل عقد الزواج ؟) الا يصبح الكاهن والحالة زور شاهد زور ؟ كما انها ستؤمن المساواة التامة بين المواطنين كأفراد وليس كأعضاء طائفة .

اما فيما يتعلق بحل المشاكل التي تعترضنا حاليا في العلمنة كما قلته ستحلها . وكلنا يعلم ان المشكلتين الاساسيتين هما : الشعور بالغبن عند المسلمين والشعور بالخوف عند المسيحيين . واعتبر ان الكل على حق في هذا الشعور .

عندما نعلن ان الدولة اللبنانية هي دولة علمانية يعني ذلك ان مبدأ المساواة قد كرس فعليا ولا تميز بين الماروني والسني والشيعي والارثوذكسي الخ . . تكون هكذا قد ازلنا عقدة الغبن التي يشكو منها المسلمون .

اما عقدة الخوف المسيطرة عند المسيحيين والنابعة عن كونهم يعيشون في منطقة اسلامية بكاملها فيمكن ازالتها في ظل دولة علمانية . ومن اجل ذلك على لبنان الجديد ان يعتمد على ما تضمنته الوثيقة الدستورية والمتعلق فقط بطريقة التصويت والانتخاب داخل مجلس النواب . لقد ذكرت الوثيقة الدستورية كما تعلمون ان بعض القوانين الاساسية يصوت عليها اكثرية اوسع من الاكثرية المطلقة المنصوص عنها في الدستور . اني ارى ان هذا المبدأ لا يتعارض مع مباديء الديمقراطية . خاصة ولان لبنان له وضع خاص من حيث تركيبته وبالتالي ارى انه اذا حصل تعديل للدستور وفرضت مثلا اكثرية ٣/٤ للتصويت على قانون الانتخاب والجنسية وتملك الاراضي من غير اللبنانيين مثلا وفرضت اكثرية ٢/٣ او اكثر لانتخاب رئيس الجمهورية فان عقدة الخوف عند المسيحيين ستزول وسيطمئنون على مصيرهم . ونكون هكذا تجنبنا تكريس طائفية الرئاسات وطائفية المناصب الوزارية وطائفية التمثيل النيابي وطائفية الوظيفة دون ان يؤدي ذلك الى تنمية عقدة الخوف عند المسيحيين .

وبالتالي عند فرض العلمنة (والعلمنة تفرض كما يعلمنا التاريخ ،تذكروا الثورة الفرنسية واتاتورك) لبناء لبنان الجديد ستكون قد ركزته على اسس صحيحة ومتينة .

اما فيما يتعلق بعلمنة المجتمع غير السياسي وهو امر لا مفر منه كما ذكرنا ومتلازم مع علمنة المؤسسات الدستورية فمن شأنه ان يكرس الحرية الفكرية والدينية بوجه كامل . وارى هنا انه يقتضي مثلا ليس فرض الزواج المدني ولكن جعله اختياريا . لان فرض نوع من الزواج هو مخالف للحرية . في ايطاليا مثلا تعترف الدولة بشرعية كل زواج اكان عقدا مدنيا ام دينيا . هذا من حيث عقد الزواج .ونرى هكذا ان العلمنة قد عززت الروح الدينية عوضا عن الغائها لان من اختار الزواج الديني يكون قد اختاره عن اقتناع وايمان وليس مكرها . فليس عدد المؤمنين رسميا الذي هو الاهم على ما اعلم . فعلى الدولة العلمانية اذا ان تحترم الاديان كافة دون اي تحيز .

اما بالنسبة للمحاكم الروحية والشرعية فمن واجب الدولة ان تلغيها الغاء مطلقا لا رجوع عنه . وان زملائي المحامين الموجودين في هذه القاعة لا يمكن الا ان يجاروني الرأي . يقتضي حصر السلطة القضائية بين ايدي السلطة المدنية اي المحاكم العادية . وكما قلنا سابقا من غير الجائز ان تستفيد الطائفة من آلة الاكراه التي تتمتع بها الدولة . وقد فشلت كل المحاكم الدينية في تأدية مهمتها منذ تأسيسها لغاية الآن .

اما التشريع في الاحوال الشخصية ما عدا الزواج الذي تكلمنا عنه اي الارث والوصاية والتبني الخ ... فمن حق كل شخص ان يختار الخضوع الى احكام دينية ام لا كما هو الامر في الزواج . فان قانون الارث الحالي لغير المحمديين يمكن جعله اختياريا لكل لبناني .

اذن فالعلمنة تعزز الايمان الصحيح والصادق كما قلنا . فأن اكبر كارثة حصلت للكنيسة المسيحية هي عندما اعلن الامبراطور قسطنطنوس الاول ان دين الدولة هو الدين المسيحي . وعانى روح المسيحي من هذا الوضع اجيالا طويلة لان رجال الاكليروس نسوا دورهم الديني واصبحوا حكاما مدنيين . ونسيت الكنيسة مرات عديدة دورها الانجيلي لكي تنغمس في سياسات اثبت التاريخ فشلها . فجاء مجمع فاتيكان الثاني واظهر وجه الكنيسة الصحيح والمؤمن .

واخيرا وعلى الرغم من ان هذا الموضوع لا يدخل ضمن هذا البحث اقول ، ان العلمنة هي الشرط الاساسي لقبول المسيحيين بالعروبة . كيف تتصورون ان يعترف المسيحي بانتمائه العربي عندما تكون كلمة عربي تعني مسلم ؟ ومع الاسف ان الوضع الداخلي للدول العربية لا يشجع المسيحيين كثيرا من هذا القبيل . لذلك لا بد من اجل اقناع المسيحيين بعروبتهم (وليس فرضها عليهم) ان تتجرد فعلا كلمة عربي من كل انتماء طائفي وذلك لا يتم الا بالعلمنة الشاملة . والعلمنة مدخل صالح لقبول العروبة .

واختم كلمتي هذه بالقول بان الذي يقتضي تغيره قبل كل شيء هي العقلية قبل النصوص . حتى ان طبقنا العلمنة الشاملة وثابرنا على التفكير طائفيا وانطلاقا من مصالح طائفية وتأثيرا من رجال الدين سنظل نراوح مكاننا والحرب الجديدة آنذاك ستكون على ابوابنا ..وهذا ما لا ليس من مصلحة احد .

ندي تيان

* * *

في الشهر القادم

أتولد بيروت وجها جميلا !

للشاعر فؤاد كحل

طبوت جديد ذو نكهة خاصة ...

منشورات دار الآداب

* * *